https://doi.org/10.34120/jgaps.v50i195.3115

المخاطر الأمنية المستقبلية للعمالة الوافدة غير العربية في دول مجلس التعاون الخليجي: حركة نكسالايت (Naxalite) نموذجاً

خالد يعقوب العمار[1]

ملخص

الأهداف: تحليل المخاطر الأمنية المستقبلية للعمالة الوافدة غير العربية في دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال دراسة حالة حركة "نكسالايت" كنموذج. **المنهج:** اتبعت الدراسة كلاً من المنهج التاريخي لنشأة حركة "نكسالايت" في محاولة لتتبع مسار الحركة وتاريخها وأنشطتها المختلفة داخل الأراضي الهندية وخارجها، كما اتبعت المنهج التحليلي لتوضيح أسباب مناصبة الحركة العداء للدولة الهندية ودول الخليج العربية، واتبعت أيضاً منهج دراسة الحالة لتحليل المخاطر المستقبلية التي تهدد الأمن القومي الخليجي نتيجة الأيديولوجية "النكسالية" المنتشرة بين بعض أوساط الجالية الهندية في دول الخليج العربية. **النتائج:** أظهرت النتائج أن التعامل مع مشكلة اجتماعية وأمنية بحجم حركة "نكسالايت" ومستوى نفوذها يتطلب وجود خطة إستراتيجية محكمة وقادرة على التعاطي مع مثل هذا التهديد الذي يمكن أن يهدد أمن دول مجلس التعاون الخليجي ومستقبلها، وأهمية تعامل دول الخليج مع حركة "نكسالايت" بشكل جدي وضمن خطة محكمة والتصدي لأنشطتها في مجلس التعاون، وإنشاء ائتلافات قانونية من شأنها أن تسهم في التصدي لأنشطة الحركة في دول الخليج العربية. **الخاتمة:** إن حجم التهديد الذي تشكله حركة "نكسالايت" بين أوساط العمالة الهندية الوافدة إلى دول الخليج قد يكون أكبر من المتوقع، والتعامل مع هذا الملف يجب أن يأخذ طابعاً أكثر جدية وعمقاً لدرء أية مخاطر مستقبلية محتملة. كما أن الواقع الأمني الذي فرضه وجود تأثير لحركة "نكسالايت" بين بعض أوساط العمالة الوافدة في دول الخليج صار يتطلب رفع مستويات التعاون الأمني بين الدولة الهندية ودول مجلس التعاون الخليجي إلى أعلى المستويات، وإعادة النظر في بعض مواد القوانين المنظمة للعمالة الوافدة في دول الخليج.

الكلمات المفتاحية: المخاطر الأمنية، العمالة الوافدة، حركة "نكسالايت"، الهند، دول الخليج العربية

(1) أستاذ علم الاجتماع والجريمة المساعد ، أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية، كلية الشرطة، دولة الكويت.
immortal-q8i@hotmail.com

- تُسلّم البحث في: 2024/1/16، عُدّل في: 2024/5/12، أجيز للنشر في: 2024/5/23.

تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت. جميع الحقوق محفوظة للمجلة.

للاستشهاد بهذه المقالة انظر ص. 341

Future security risks for non-Arab expatriate workers in the Gulf Cooperation Council countries: The Naxalite movement as a case study

Khaled Y. Alammar[1]

Abstract

Objectives: Analysis of the future security risks of non-Arab expatriate workers in the Gulf Cooperation Council countries, by studying the case of the "Naxalite" movement as a case study. **Method:** The study followed the historical approach to the emergence of the Naxalite movement. The analytical approach to the reasons for the movement's hostility to the Indian state and the Gulf states is studied. The case study approach is used to analyze the future risks that threaten the Gulf national security because of the "Naxalist" ideology. **Results:** The results showed that dealing with a social and security problem of the size of the "Naxalite" movement and its level of influence requires the existence of a solid strategic plan capable of dealing with such a threat that could threaten the security and future of the GCC states, and the importance of the Gulf countries dealing with the "Naxalite" movement seriously and within a solid plan, to deal with it and confront its activities within the Arab Gulf states, and to create legal coalitions that would contribute to confronting the movement's activities in the Arab Gulf states. **Recommendations:** Raising the levels of security cooperation between the Indian state and the Gulf Cooperation Council countries to the highest levels, in addition to reconsidering some articles of the laws regulating expatriate workers. **Conclusion:** The size of the threat posed by the "Naxalite" movement among Indian workers coming to the Gulf countries may be greater than expected, and dealing with this issue must take a more serious and profound nature to ward off any potential future risks.

Keywords: Security risks, Expatriate workers, Naxalite movement, India, the Arab Gulf states

(1) Assistant professor in sociology and criminology, Saad Al Abdullah Academy for Security Sciences, Police Academy, Kuwait. immortal-q8i@hotmail.com

- Submitted: 16/1/2024, Revised: 15/5/2024, Accepted: 23/5/2024.

Published by the Academic Publication Council of Kuwait University. All rights reserved.

To cite p. 341

المقدمة

حظيت دول مجلس التعاون الخليجي بنعمة الثروة النفطية التي أسهمت في نهضة هذه الدول وتنميتها خلال العقود الماضية، كما أسهمت الطفرة الاقتصادية منذ منتصف القرن العشرين في استقطاب ملايين من العمالة الوافدة من مختلف دول العالم، وهو ما عمل على إدخال كثير من التغيرات الاجتماعية، والديموغرافية، والثقافية نتيجة لهذا الكم الهائل من العمالة التي وفدت إلى دول المجلس منذ أكثر من سبعة عقود. هذا الأمر صاحبه تغيرات أدت إلى نشوء حالة من التهديد الأمني نتيجة للخلفيات المتعددة التي جاءت منها هذه العمالة، خاصة ممن جاءوا من خلفيات غير عربية أو إسلامية، الأمر الذي عزز من احتماليات نشوء مخاطر أمنية.

وفي الندوة التي عقدتها شرطة دبي حول حقوق العمال وواجباتهم في الدولة عام 2008، أكدت ابتسام الكتبي أن هناك تراكمات من الأخطاء في ملفات العمالة الوافدة غير العربية في دول مجلس التعاون، تستلزم دراسات معمقة لإيجاد حلول لها، كما تتطلب تنسيقاً عالي المستوى بين مختلف الأطراف الحكومية والأهلية ذات العلاقة على مستوى دول مجلس التعاون، لطرح آليات ملائمة للتعامل مع الملفات الخاصة بهذه العمالة واقتراح آلية أمنية مشتركة للحد من هذه الفوضى، وأشارت إلى أبرز المخاطر الأمنية التي تمثلت بوجود تأثير لحركة "نكسالايت" في بعض أوساط العمالة الوافدة في دول الخليج، وهي حركة فلاحية هندية بدأت عام 1965، وأخذت طابعاً ثورياً شيوعياً، تتبنى العنف السياسي في التعبير عن معارضتها للحكومة الهندية، ويخضع جزء كبير من العمالة الهندية في الخليج العربي للأيديولوجية الخاصة بحركة "نكسالايت" ("ندوة شرطة دبي"، 2008).

سعت حركة "نكسالايت" منذ بدء انتقالها التدريجي إلى دول الخليج العربية إلى اختراق مجاميع العمالة الآسيوية عموماً، والهندية على وجه الخصوص، في محاولة للسيطرة على الملايين من العمال الذين يمكن أن يصبحوا أداة قوية في يد الحركة تحقق من خلالهم أهدافها ومصالحها الشخصية، خاصة في ظل التجاذبات السياسية القوية بين الحركة والحكومة الهندية منذ عشرات السنين، وعديد من الصدامات الدامية التي

وقعت بين الطرفين منذ ستينيات القرن العشرين؛ ما يجعل من العمالة الهندية في دول الخليج العربية ورقة ضغط في يد الحركة، ومكسباً سياسياً يمكن لحركة "نكسالايت" من خلاله السيطرة على تحركات هذه الجالية في دول الخليج العربية، وتحريكها في محاولات لإحداث حالة من الفوضى الأمنية وانتشار العنف في المجتمعات الخليجية، وهو ما من شأنه أن يمكّن الحركة من تحقيق مكاسب في الساحة الهندية (الفهيد، 2010).

بناءً على ما سبق، ومن واقع التهديد الذي يمكن أن تشكله حركة "نكسالايت" على أمن دول مجلس التعاون الخليج، وفي ضوء الأيديولوجية الفكرية التي تتبناها الحركة ونظرتها تجاه الخليج كخصم لها، جاءت هذه الدراسة للوقوف على المخاطر الأمنية المستقبلية للعمالة الوافدة غير العربية في دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال دراسة حالة حركة "نكسالايت" كنموذج.

مفاهيم الدراسة

- العمالة الوافدة: عرّفت اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (1990) العامل الوافد بأنه الشخص الذي سيزاول أو ما برح يزاول نشاطاً مقابل أجر في دولة ليس من رعاياها.
- حركة نكسالايت (Naxalite): هي حركة فلاحية في الهند بدأت عام 1965، وانطلقت كثورة فلاحية شيوعية لتتطور لاحقاً إلى حركة معارضة ثورية قائمة على مزيج من العنف السياسي المبني على العرق والطائفة والطبقية، وصارت تسمى النكسالية أو حركة "نكسالايت" (Khurram, 2017).
- دول مجلس التعاون الخليجي: هي ما يعرف باسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتم إنشاؤه كاتحاد بين كل من الإمارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت في 25 مايو 1981، وهو منظمة إقليمية وسياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية مشتركة بين الدول الست (الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2024).

مشكلة الدراسة

تعتبر الحالة الخليجية المرتبطة بواقع العمالة الوافدة فيها حالة استثنائية لم تشهدها دول أخرى حول العالم، إذ وصلت أعداد الجالية الهندية وحدها في دول مجلس التعاون الخليجي إلى ما يعادل تقريباً تعداد المواطنين في 5 دول خليجية باستثناء السعودية، وبلغت أعداد العمالة الهندية ما يقارب 9 ملايين فرد وذلك وفقاً لإحصائية صادرة عن البعثات الدبلوماسية الهندية في دول مجلس التعاون الخليجي عام 2020 (أبو الفتوح، 2022)، في حين بلغ إجمالي أعداد المواطنين في هذه الدول ما بين 9-10 ملايين مواطن. إن الوقوف على هذه الأرقام الصادمة وحده كفيل بعكس المشكلة التي يمكن أن تواجه مستقبل دول الخليج العربية على المستويات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية على حد سواء، فوجود هذه الأعداد الهائلة بين أوساط العمالة الوافدة من دولة واحدة فقط يعكس مدى حجم الخلل الديموغرافي القائم.

ووجود هذه الأعداد المرتفعة من الجالية الهندية في دول الخليج العربية يعكس مدى ارتفاع احتماليات وجود نسبة كبيرة من هذا العدد ممن تأثروا أو سيتأثرون بالأيديولوجية "النكسالية"؛ وذلك نظراً لأن السواد الأعظم من هذه الجالية جاءوا أساساً من خلفيات اجتماعية فقيرة ومهمشة ليشغلوا وظائف دنيا في المجتمعات الخليجية، وهي ذات الخلفيات التي شكلت حاضنة رئيسة للأيديولوجية التي نشأت فيها وترعرعت حركة "نكسالايت" في المقام الأول. هذا الأمر يعكس بدوره مدى إمكانية أن تشكل بعض هذه الفئات تهديداً مستقبلياً محتملاً للأمن في دول الخليج، ودراسة هذه الاحتماليات وتحليل أبعادها وانعكاساتها يصبح مطلباً مهماً تقع مسؤوليته على عاتق المختصين والباحثين من المعنيين بالشؤون الأمنية والاجتماعية في دول الخليج العربية، وهو ما يعكس المشكلة الحالية.

بناءً عليه، تتمثل مشكلة الدراسة في تحليل المخاطر الأمنية المستقبلية للعمالة الوافدة غير العربية في دول مجلس التعاون، من خلال دراسة حالة حركة "نكسالايت" كنموذج. وتسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1 - ما دوافع نشأة حركة "نكسالايت" الاجتماعية والاقتصادية في الهند؟
2 - ما حقيقة الأيديولوجية التي تحملها حركة "نكسالايت" وانعكاساتها الأمنية والاجتماعية؟
3 - ما أسباب مناصبة حركة "نكسالايت" العداء للدولة الهندية واعتبارها دول الخليج عدوها الثاني؟
4 - ما المخاطر المستقبلية التي تهدد الأمن القومي الخليجي نتيجة ارتفاع نسب العمالة الهندية المتأثرة بالأيديولوجية "النكسالية" في دول الخليج؟
5 - ما الآلية المقترحة لمواجهة الأيديولوجية "النكسالية" بين بعض أوساط العمالة الهندية في دول الخليج؟

أهمية الدراسة

تنعكس أهمية هذه الدراسة من الأهمية المطلقة التي يتسم بها أمن دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الواقع الديموغرافي القائم، ومدى احتمالية وجود مخاطر اجتماعية وأمنية كامنة في المجتمعات الخليجية قد تظهر آثارها في المستقبل، وضرورة تحليل الواقع الحالي من أجل وضع تصور مستقبلي قادر على التعامل مع المستجدات الاجتماعية والأمنية في حال وقوعها.

كما تتضح أهمية الدراسة كونها الدراسة العربية الأولى -في حدود علم الباحث- التي تلقي الضوء على حركة "نكسالايت" الهندية وتوجهاتها الأيديولوجية، وامتدادها الجغرافي بين بعض أوساط العمالة الهندية في دول الخليج العربية، وما تناصبه هذه الحركة من عداء للدولة الهندية، واعتبارها دول الخليج العربية عدوها الثاني (Chakravarti, 2016)، وما يرتبط بهذا الأمر من انعكاسات مستقبلية خطيرة قد تمس أمن دول الخليج العربية ومستقبلها.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق هدفها الرئيس المتمثل في تحليل المخاطر الأمنية المستقبلية للعمالة الوافدة غير العربية في دول مجلس التعاون، من خلال دراسة حالة حركة "نكسالايت" كنموذج، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1 - استعراض دوافع نشأة حركة "نكسالايت" الاجتماعية والاقتصادية في الهند.
2 - مناقشة حقيقة الأيديولوجية التي تحملها حركة "نكسالايت" وانعكاساتها الأمنية والاجتماعية.
3 - تحليل أسباب مناصبة حركة "نكسالايت" العداء للدولة الهندية واعتبارها دول الخليج عدوها الثاني.
4 - استعراض المخاطر المستقبلية التي تهدد الأمن القومي الخليجي نتيجة الأيديولوجية "النكسالية" في دول الخليج.
5 - تقديم بعض التوصيات المستقبلية للمختصين ذوي العلاقة بالأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي، وواضعي السياسات الاجتماعية والسكانية والاقتصادية في دول المجلس.

المنهج

اتبعت الدراسة المنهج التاريخي الذي يعكس سرداً توضيحياً حول نشأة حركة "نكسالايت" وتاريخها وأيديولوجيتها، وامتدادها داخل الأراضي الهندية وخارجها في دول مجلس التعاون الخليجي؛ بالإضافة إلى المنهج التحليلي الذي يتضمن توضيحاً لأبرز الأسباب التي قادت حركة "نكسالايت" إلى مناصبة العداء للدولة الهندية واعتبارها دول الخليج عدوها الثاني.

الإطار النظري

يتضمن هذا الجزء عرضاً لكل من نشأة حركة "نكسالايت" والأيديولوجية الاجتماعية المنظمة لها، ودور حركة "نكسالايت" والعمالة السائبة غير العربية في تهديد الأمن القومي الخليجي.

المبحث الأول
نشأة حركة "نكسالايت" والأيديولوجية الاجتماعية المنظمة لها

يتناول هذا المبحث نشأة حركة "نكسالايت" والأيديولوجية الاجتماعية المنظمة لها، وذلك في مطلبين: يتناول المطلب الأول نشأة حركة "نكسالايت" وجذورها، في حين يتناول المطلب الثاني الأيديولوجية الاجتماعية المنظمة لحركة "نسكالايت".

المطلب الأول: نشأة حركة "نكسالايت" وجذورها

واجهت الدولة الهندية حالة "استثنائية" تمثلت في ظهور حركة اجتماعية سياسية في نهاية ستينات القرن العشرين، بدءاً باحتجاجات بسيطة ومتفرقة بين أوساط الطبقات الفقيرة والمهمشة في المجتمع الهندي، وصولاً إلى قيام تنظيم متكامل الأركان صار يمثل "العدو الأول" للدولة الهندية حسب تصريحات كبار المسؤولين الرسميين في الهند. قامت حركة "نكسالايت" بالانتشار بين أوساط طبقات الفلاحين والعمال، لتصل لاحقاً إلى الطبقة الوسطى المتعلمة، حتى صارت تشكل واحداً من أكبر التشكيلات الاجتماعية والسياسية في الهند، ودخلت في مواجهات مباشرة مع الحكومة الهندية أفضت إلى صدامات مسلحة في عديد من الحالات، حتى صارت الحركة تشكل هاجساً للحكومة الهندية. يتناول هذا المطلب توضيحاً لنشأة حركة "نكسالايت" في الهند، والدوافع وراء ظهور هذه الحركة وتأثيرها الاجتماعي.

أولاً: نشأة الحركة ومناطق وجودها

تعدُّ حركة "نكسالايت" ثاني أقوى حركة فلاحية في الهند، إذ تأتي حركة تيلانجانا في المركز الأول، والتي نشطت خلال الفترة 1947-1951 ثم ضعف تأثيرها كثيراً حتى تلاشى في أوساط الطبقات الفقيرة في الهند، ثم جاءت حركة "نكسالايت" كي تملأ الفراغ "الثوري" في هذه الطبقة الاجتماعية، وكانت هذه الحركة في بداية نشأتها تمثل تدفقاً من الاستياء الشعبي الاجتماعي ضد التجار والمقرضين من قبيلة ريديز (Reddies) وقبيلة كارماس براهيمينا (Karmas Brahimina) الذين تحكموا في طبقة المزارعين لأكثر من 40 عاماً، وجردوهم من ملكية أراضيهم في حالات كثيرة نتيجة لعمليات الإقراض التي مارستها هاتان القبيلتان على طبقة الفلاحين، فبدأت تتشكل أولى مراحل فكرة إنشاء حركة "نكسالايت" ذات الجذور الشيوعية (Jaaved, 2021a).

بدأ تمرد "النكساليين" كثورة فلاحية شيوعية في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، وتطور فيما بعد إلى مزيج من العنف السياسي القائم على العرق والطائفة والطبقية عبر عدد من أفقر المقاطعات في شرق الهند، وصارت تعرف باسم النكسالية، أو حركة "نكسالايت"؛ نظراً لأصولها في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي كحركة

ماوية شيوعية، إذ بدأت جذورها الأولى كحركة تناضل من أجل الاستقلال في قرية "نكسالباري" الصغيرة في ولاية البنغال الغربية، على طول الحدود الهندية النيبالية، حتى جاء عام 1967 وانطلقت انتفاضة "نكسالباري" ضد ملاك الأراضي الإقطاعيين لتكون بمثابة الانطلاقة الحقيقية للحركة، والتي زرعت بذور التمرد في الهند، وأسست لانطلاق حركة "نسكالايت" المعروفة بصورتها الحالية (Lynch, 2016).

يُنسب الفضل إلى "شارو مازومدار" في جعل حركة "التطرف اليساري" أو ما يعرف باسم "ناكسالايت" حقيقة قائمة، إذ بدأ الحركة باعتبارها "معارضة ثورية" في عام 1965، وعرف العالم بالحركة في عام 1967 عندما نقلت إذاعة بكين تقريراً عن "الكفاح المسلح للفلاحين" في مقاطعة سيليجوري بولاية البنغال الغربية في الهند. وفي 27-28 تموز/يوليو 1972 اعتقلت الشرطة "شارو مازومدار" وقاموا بتعذيبه حتى الموت. وكان هذا التاريخ بمثابة بدء انطلاق العنف لدى هذه الحركة كنتيجة لمقتل زعيمهم المؤسس، ومنذئذ عملت حركة "نكسالايت" على الامتداد في مختلف المناطق الهندية، سعياً إلى إنشاء منطقة مستقلة تمتد من نيبال عبر بيهار ثم إلى منطقة دانداكارنايا الممتدة حتى تاميل نادو لمنحهم إمكانية الوصول إلى خليج البنغال وكذلك المحيط الهندي، وهذه النشأة للحركة وتمددها السريع جعل منها تنظيماً ذا نزعة انفصالية يهدف إلى الاستقلال عن الهند وتأسيس منطقة مستقلة. ولعل ما أسهم في تغذية الحركة والتوسع في أنشطتها بشكل متسارع وخلال فترة زمنية قصيرة منذ بدء نشأتها هو قيام العديد من الهيئات الثورية المؤيدة للتوجه الفكري للحركة، مثل: حركة حرب الشعب، والمركز الشيوعي الماوي، والحزب الشيوعي النيبالي بطوي خلافاتها عام 2004 وإعلانها توحيد الهدف مع حركة "نكسالايت" للوصول إلى البحر كمسعى إلى نزعتهم الانفصالية (Jaaved, 2021b).

واللافت للنظر هو حجم الانتشار الجغرافي الكبير لحركة "نكسالايت" في جزء كبير من الولايات والأقاليم الهندية، خاصة في الجنوب والشرق، وفيما يلي رسم توضيحي لنفوذ حركة "نكسالايت" وتأثيرها في الأقاليم والولايات الهندية. والشكل 1 يوضح هذا التوزع الجغرافي.

شكل 1

تأثير "نكسالايت" في المناطق الهندية

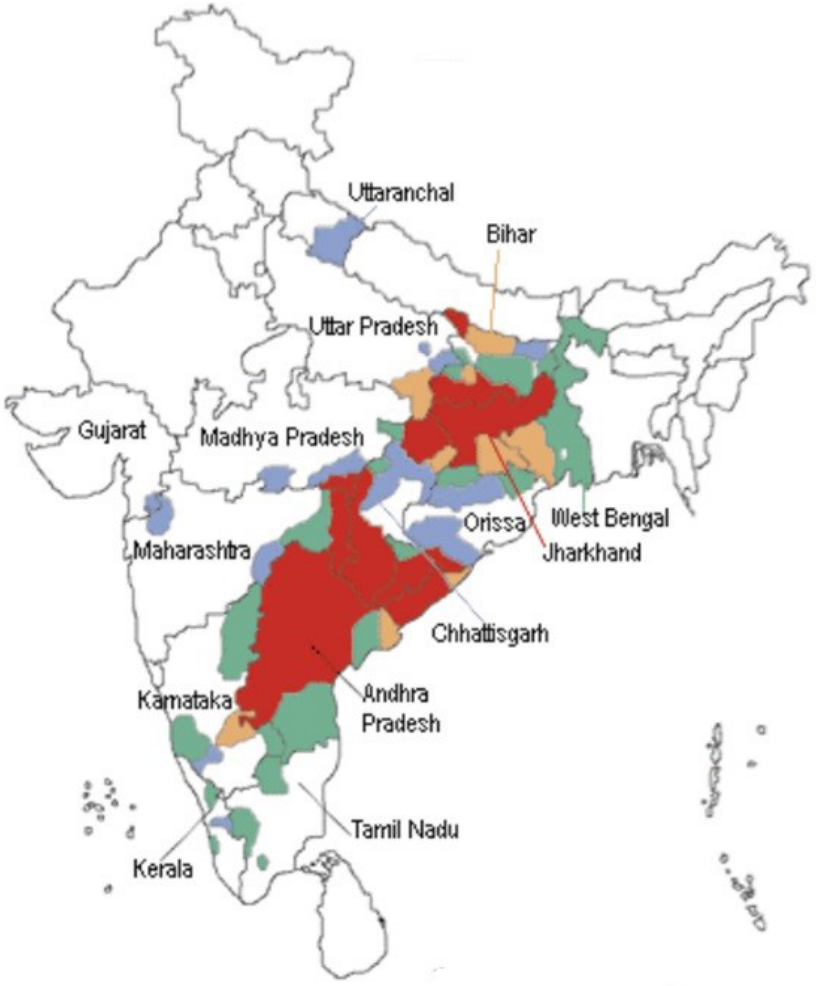

المصدر. (Anand, 2009).

يتضح من شكل 1 أن تأثير أنشطة حركة "نكسالايت" في الولايات والأقاليم الهندية بات كبيراً، إذ يمتد نشاطها في جزء كبير من أقاليم الجنوب والشرق في شبه القارة الهندية ليشمل 170 مقاطعة موزعة على 15 ولاية. وطموحات الحركة التوسعية تعكس الفكر الانفصالي لها، وتركيزها على زيادة مستوى وجودها وتأثيرها في مناطق الجنوب الهندي وصولاً إلى خليج البنغال والمحيط الهندي، كي تضمن وجود منافذ بحرية لها تمكنها في مرحلة معينة من الانفصال عن الدولة الهندية (Jaaved, 2021b).

كان للحركة تأثير كبير على غيرها من الحركات العنيفة في المجتمع الهندي، وتحديداً الحركات ذات الأيديولوجيات الشيوعية، ونزعة الحركة نحو الانفصال والتوسع في أنشطتها على مناطق جديدة من الهند وبسط نفوذها عليها، جميع ذلك هو تأكيد على أن الحركة تسعى جادة إلى الاستقلال عن الهند وتأسيس كيان مستقل لها.

ثانياً: دوافع ظهور الحركة وتأثيرها الاجتماعي

بدأت حركة "نكسالايت" في القرى الواقعة في مناطق فانسيدوا (Phansidewa) وناكسالباري (Naxalbari) وخوريباري (Khoribari) في مقاطعة دارجيلنج (Darjeeling district) في ولاية البنغال الغربية. تغطي هذه المناطق نحو 274 كم2 ويبلغ عدد سكانها نحو 1.5 مليون نسمة، وكان أكثر من 50% من سكان هذه المناطق من الطبقات الاجتماعية التي تحتل آخر مرتبة في السلم الاجتماعي الهندي. فقد عملت الطبقات الإقطاعية في هذه المناطق على استغلال الفلاحين من ذوي الحاجة، ووصل الأمر إلى حد استعبادهم كعمال سخرة في كثير من الحالات، الأمر الذي جعل من عملية استقطاب هذه الفئة أمراً سهلاً من قبل الحزب الشيوعي الهندي والتنظيمات الهندية ذات الأيديولوجيات الشيوعية عموماً. ومن بين أبرز القادة في حركة "نكسالايت" ممن ذاع صيتهم في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، هم: بورسوتان بالاي، جاغاناث ميسرا، ناجبوسان باتنايك، دي بي إم بالويك، بي سي. جومونجو، ج. سوريانارايانا، دينابانذو سامال، وآخرون. وعلى الرغم من انحسار نشاط الحركة عقب وفاة المؤسس لها "شارو مازومدار" عام 1972، فإن عنف الحركة تجدد لاحقاً في مناطق جنوب أوريسا؛ فقد تمثل هذا العنف في ارتكاب جرائم القتل، واختطاف المسؤولين، والهجمات على مراكز الشرطة، ونهب الأسلحة والذخيرة (Khurram, 2017).

لعل ما جعل من هذه الحركة عنصر استقطاب لدى الطبقات المهمشة في المجتمع الهندي هو مناداتها بتوزيع الأراضي وتنمية القطاع الزراعي، والتخلص من نفوذ المقرضين المحليين والدوليين، وخاصة البنك الدولي، ومناداتها بالعدالة الاجتماعية للمهمشين، وهكذا أسهمت شعارات الحركة في انتشارها داخل 13 ولاية هندية وشكلوا قوة ضغط على الحكومة، لدرجة صار معها أن قيادات الحركة هم الذين يحددون مَنْ سيتنافس ويفوز في الانتخابات ضمن هذه الولايات الثلاث عشرة. ونتيجة لهذا النفوذ، بدأت الحكومة الهندية تأخذ بالاعتبار توجيه مزيد من الضغط على هذه الحركة ونشر القوات العسكرية وشبه العسكرية في مناطق وجود الحركة ونفوذها، وبدأت الاستخبارات الهندية برفع تقارير دورية مستمرة حول نشاط الحركة وقادتها إلى الجهات المحلية والدولية المعنية، وصنفت هذه التقارير حركة "نكسالايت" كواحدة من أكثر الحركات خطورة في شبه القارة الهندية (Mohan, 2005).

من جهة أخرى، أرجع Datta (1980) الأسباب الرئيسة وراء ظهور حركة "نكسالايت" إلى عدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، وهي:

- الظلم الاجتماعي والاستغلال: لم يتم استغلال الطبقات المضطهدة كمزارعين وعمال لا يملكون أرضاً من قبل أصحاب الأراضي فحسب، بل وقعوا أيضاً فريسة لمقرضي الأموال. أرادت المجموعات التي تشكل المزارعين والعمال -الذين لا يملكون أرضاً- نظاماً اجتماعياً جديداً يتسم بالإنصاف، وأرادت طبقات الملاك الاحتفاظ بالهيبة والمكانة التي كانت ترتبط بالنظام الطبقي القديم في المجتمع الهندي.
- نقل ملكية الأراضي الزراعية: كان نقل ملكية الأراضي قضية رئيسة أعاقت الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لطبقة الفلاحين، وعندما بدأت حركة "نكسالايت" بالظهور في أوساط الفلاحين كان أقل من 30% فقط منهم يمتلكون أراضي زراعية، في حين تقع الملكية الكبرى في أيدي الإقطاعيين. وأدى فقدان القدرة على الوصول إلى منتجات الأراضي الزراعية التي كانت تشكل جزءًا كبيراً من دخل الفلاحين الفقراء وجزءًا لا يتجزأ من أسلوب حياتهم، إلى استياء عميق بين أوساط الفلاحين؛ ما دفعهم للانضمام إلى حركة التمرد النكسالايتي.

- السياسات الاجتماعية الخاطئة: لقد أخلت سياسات الدولة بالتوازن في المجتمع الهندي، وكان الهيكل الاجتماعي في البلاد أكثر ملاءمة للتعبئة الجماهيرية، ومع فشل سياسات الإصلاح الزراعي التي انتهجتها الدولة، صارت عملية استقطاب الفلاحين في صفوف حركة "نكسالايت" عملية في غاية السهولة، على اعتبار أن الحركة تبنت شعار الإصلاح الاجتماعي وتحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية.
- شباب الطبقة الوسطى: وجدت حركة "نكسالايت" بعد انطلاقها وانتشارها بين أوساط المجتمع الهندي دعماً هائلاً بين الشباب المتعلم من الطبقة الوسطى، والذين كانوا ينتمون إلى البرجوازية الصغيرة، والعديد من هؤلاء الشباب الذين انخرطوا في الحركة كانوا من خريجي الجامعات التي صارت مرتعاً للأيديولوجية المتطرفة في تلك الحقبة في بداية سبعينات القرن العشرين. وجاء انخراط هذه الفئة في الحركة نتيجة لفشل السياسات الاقتصادية الخاصة بالتوظيف لهؤلاء الخريجين، إلى جانب القبضة الأمنية التي مارستها الحكومة الهندية ضد الشعب في تلك الفترة.

إلا أن ما أسهم أيضاً في توسع نفوذ الحركة هو غياب الرقابة الحكومية على أنشطتها في تلك الحقبة، فعندما بدأت انتفاضة "نكسالايت" عام 1967، نظرت الحكومة الهندية إليها باعتبارها مشكلة تتعلق بالقانون والنظام فقط وليس كونها حركة اجتماعية، ولم تحلل أسباب الحركة ومدى تعبئة الناس. ومن ثم، اعتقدت الحكومة الهندية أنها قادرة على وضع حد لها في فترة زمنية قصيرة باستخدام القوة، ولم تكن الحكومة على مستوى كافٍ من الوعي تجاه خطورة هذه الحركة وتمددها في أوساط الفلاحين والعمال، حتى إن وزير الداخلية الهندي في تلك الفترة (واي بي تشافان) وصف اندلاع اشتباكات مسلحة في منطقة نكسالباري في خطاب أمام مجلس النواب في 13 حزيران/يونيو 1967 بأنه مجرد "خروج على القانون" (Banerjee, 2002).

كان تأثير حركة "نكسالايت" على الطبقات الاجتماعية المهمشة في المجتمع الهندي كبيراً نتيجة عديد من العوامل أبرزها غياب العدالة الاجتماعية وانتشار الإقطاعية وتسلط الحكومة، إلى جانب غياب الوعي المؤسسي الحكومي في التعامل مع الحركة في أثناء بدايات نشوئها وتشكلها، الأمر الذي قاد إلى إفساح المجال أمام الحركة

للتشكل وتكوين بيئة اجتماعية حاضنة في أوساط الطبقات المهمشة، وهو ما جعل تأثير الحركة يزداد بشكل متسارع وهائل منذ نهاية ستينيات القرن العشرين وحتى منتصف السبعينيات من القرن نفسه.

المطلب الثاني: الأيديولوجية الاجتماعية المنظمة لحركة "نسكالايت"

قامت حركة "نكسالايت" بالتوغل في أوساط مختلف الطبقات الاجتماعية الهندية، وتحديداً طبقتي الفلاحين والعمال، لتنتقل بعدها إلى طبقة البرجوازية الصغيرة من الطبقة الوسطى المتعلمة. أسهمت الأيديولوجية التي تبنتها الحركة في سهولة الانتشار بين هذه الأواسط في المجتمع الهندي، كما أسهمت الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في الهند في تلك الفترة بتمكين الحركة من الانتشار السريع، وصولاً إلى تحولها لحركة انفصالية صارت ترى في نفسها "دولة مستقلة" تسعى إلى إنشاء كيان يمتد إلى عدة أقاليم في الأراضي الهندية. يتناول هذا المطلب توضيحاً للأيديولوجية الاجتماعية الحاضنة لحركة "نكسالايت"، والتأثير الاجتماعي والأمني للحركة.

أولاً: الأيديولوجية الاجتماعية الحاضنة للحركة

تتمتع أيديولوجية "نكسالايت" بجاذبية كبيرة بين الطبقات المهمشة، وخاصة عند طبقتي الداليت والأديفاسيس؛ واللتان تعدّان من الطبقات المهمشة جداً في المجتمع الهندي. وتقوم أيديولوجية "نكسالايت" على مبادئ الفكر الشيوعي التي ترى في الإقطاعية واستغلال الطبقات الاجتماعية المهمشة عدواً لها، كما سعت الحركة في قرار لجنتها المركزية الصادر عام 1980 إلى الانتشار في عديد من المقاطعات الهندية وتوسيع نفوذها ليشمل الشريحة الأكبر من الفئات المهمشة في المجتمع الهندي، واعتبار هذه المناطق بمثابة قاعدة لنشر الثورة الديمقراطية الشعبية وفقاً لمعتقداتهم الأيديولوجية. كما ترى حركة "نكسالايت" أن الأراضي الممتدة من نيبال عبر بيهار وصولاً إلى تاميل نادو يجب أن تخضع جميعها لسيطرة حركة "نسكالايت" حتى تضمن الحركة وجود منفذ بحري لها على خليج البنغال (Jaaved, 2020).

على الرغم من الأيديولوجية الراسخة التي نشأ عنها الفكر الاجتماعي لحركة "نكسالايت"، فإن هذه الأيديولوجية عادت للانقسام في أواسط ثمانينيات القرن

العشرين، إذ صار التيار الأول يؤمن بالنظام الانتخابي التقليدي كبديل عن العنف المسلح في محاولة لدخول العمل السياسي في الهند، في حين ظل التيار الثاني متمسكاً بالعمل المسلح كبديل وحيد لمواجهة تغول السلطة الهندية على الطبقات الاجتماعية المهمشة (Mashal et al., 2021).

عند التمعن في الفكر الأيديولوجي الذي قامت عليه حركة "نكسالايت" يتضح وجود أمر بالغ الأهمية في هذه العقيدة الاجتماعية السياسية، إذ إن الحركة ومنذ بدايات تأسيسها لم تعتبر نفسها -وفقاً لأيديولوجيتها- جزءاً من الدولة الهندية، وإنما كانت تنظر دائماً إلى مستقبل الحركة على اعتبارها حركة انفصالية تسعى إلى إنشاء كيان خاص بها، والأهم في هذا الكيان أن يمتلك حدوداً جغرافية تتضمن جزءاً كبيراً من المناطق التي تغطيها الغابات، وتضمن وصولاً إلى خليج البنغال، وهذا الأمر يعكس وجود أيديولوجية بعيدة المدى لهذه الحركة منذ نشوئها تقوم على مبدأ الانفصال أكثر من كونها حركة عدالة اجتماعية تسعى إلى ضمان العدالة والمساواة للطبقات المهمشة.

يمكن القول إن "النكسالية" استغلت وضعاً اجتماعياً معيناً قائماً في بعض الولايات الهندية من أجل بسط نفوذها وسيطرتها، إذ قامت أيديولوجية الحركة على استغلال الفراغ الناجم عن عدم الكفاءة الوظيفية لهياكل الحكم على المستوى الميداني في بعض الولايات، مدفوعين باعتناقهم لمطالب محلية تعكس طموحات السكان المحليين وتطلعاتهم، ومستفيدين من عدم الرضا السائد ومشاعر الإهمال والظلم بين الفئات المحرومة والنائية بين شرائح السكان، وسخطها على الأداء الحكومي. وفي الوقت نفسه، يبذل "النكساليون" جهوداً منهجية من قبلهم لمنع تنفيذ مشاريع التنمية المختلفة، واستهداف البنية التحتية الحيوية بشكل متعمد مثل السكك الحديدية والطرق والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية (Pethiyagoda, 2017)، ومحاولة خلق بيئة مضطربة من خلال العنف والإرهاب؛ عندما تكون هياكل الحكم في حالة من الفوضى، الأمر الذي يُظهر المستويات الميدانية من الحكم المحلي على أنها غير فعالة؛ ما يشكل حالة من الفراغ الإداري الذي يمكِّن الحركة من بسط هيمنتها على المنطقة (Lange, 2009).

ومن أجل وضع أيديولوجيتهم موضع التنفيذ، اتبعت "الناكسالية" المبدأ الأساسي لماو أو الماوية القائل بأن "السلطة السياسية تنبثق من فوهة البندقية".

وفي مؤتمرهم المنعقد عام 2007، قرروا تكثيف "حرب الشعب" وتوسيعها إلى جميع الجبهات من خلال نقل حرب العصابات إلى مستوى أعلى من الحرب القائمة في المناطق التي وصلت فيها بالفعل إلى مرحلة متقدمة، وتوسيع مناطق الكفاح المسلح إلى أكبر عدد ممكن من الولايات (Anand, 2009).

إن الأيديولوجية التي تحملها حركة "نكسالايت" هي انعكاس واضح لطموحات سياسية شخصية لقادة هذه الحركة ومتزعميها منذ إنشائها، وهي طموحات بعيدة عن الآمال الاجتماعية للطبقات المهمشة التي تسعى إلى تحقيق العدل والتغلب على الفقر الشديد الذي تعانيه هذه الطبقات، وهذه الأيديولوجية تعكس مدى العداء الذي تكنه حركة "نكسالايت" للدولة الهندية، والتي ترى فيها عدواً إقطاعياً يستغل الفئات الفقيرة في المجتمع الهندي، وهذه النظرة للدولة الهندية ما هي إلا أساس للنظرة ذاتها التي تنتهجها حركة "نكسالايت" تجاه دول الخليج العربية، إذ ترى الحركة دول الخليج على اعتبارها أنظمة سياسية -مثل النظام الهندي- تقوم على استغلال الطبقات الاجتماعية الهندية الفقيرة، وهو ما يتناقض مع الوضع الاجتماعي الذي تعيشه هذه الفئات الفقيرة من المجتمع الهندي في دول الخليج العربية مقارنة مع واقعها الاجتماعي الذي عاشته في الهند سابقاً، فقد وفرت دول الخليج لهذه العمالة غير المدربة وغير المتعلمة وغير المؤهلة فرصاً وظيفية برواتب تتناسب وطبيعة مهاراتهم المتواضعة، وهي فرص لم يكن لهذه الفئة أن تتحصل عليها في دولتها الأم بالمقام الأول.

ثانياً: التأثير الاجتماعي والأمني للحركة

على الرغم من النهج العنفي الذي تبنته حركة "نكسالايت" منذ إنشائها، ومعاداتها للدولة الهندية ومعارضتها لها وممارسة أعمال عنف مسلح عديدة خلال العقود الماضية، فإن "نكسالايت" تعدُّ من الحركات الاجتماعية القوية والمؤثرة في المجتمع الهندي، والتي تحظى بشعبية كبيرة بين أوساط الفئات المهمشة على وجه الخصوص من الفلاحين والطبقات العاملة الأكثر فقراً.

ومن أبرز العوامل التي أسهمت في بسط تأثير كبير من قبل الحركة على الطبقات المهمشة قيامها وفق مبدأ "الاحتجاج القسري ضد النظام الاجتماعي المتعلق

بحيازة الممتلكات وتقاسم المنافع الاجتماعية"، أي إن الحاضنة الاجتماعية لهذه الحركة تشكلت من واقع توجه الحركة نحو رفض الظلم الاجتماعي وتقاسم المنافع الاجتماعية. كما أن موقف الحركة من الدولة الهندية باعتبارها تشكيلاً اجتماعياً "شبه إقطاعي" و "شبه استعماري" أسهم في تعزيز نفوذها لدى الطبقات المهمشة والفقيرة في المجتمع الهندي، إذ ترى الحركة في الدولة الهندية عدواً يجب محاربته والنضال ضده سعياً إلى القضاء على الاستعمار والإقطاعية من وجهة نظرهم. اعتبرت طبقة الفلاحين أن الإقطاعية هي خصمها وعدوها الذي طالما انتهك حقوقها الاجتماعية، لهذا حظيت حركة "نكسالايت" بتأثير اجتماعي هائل على هذه الطبقة نظراً لاتباعها نهج النضال ضد الإقطاعية، الأمر الذي أسهم في انضمام أعداد هائلة من طبقتي الفلاحين والعمال تحت مظلة الحركة بعد إنشائها (Kannampilly, 2020).

يعتبر تأثير حركة "نكسالايت" دولياً أكثر من كونه وطنياً من وجهة نظر البعض، إذ يُرجع Tewari (2020) التأثير الاجتماعي للحركة على المستوى الدولي نظراً لتلاقي أيديولوجية الحركة مع الأيديولوجية الصينية الشيوعية، الأمر الذي دفع الصين –من وجهة نظره– إلى اعتبار الحركة امتداداً تاريخياً وجغرافياً للحركة الشيوعية الصينية، وشكك في أن الصين تقدم دعماً سرياً لهذه الحركة، معتبراً أن تهديد الصين للحدود الشمالية للهند ودعمها لحركة "نكسالايت" وأطماعها التوسعية سببٌ في جعل الهند تبحث عن حلفاء عسكريين من المعسكر الغربي الذي يحمل فكراً أيديولوجياً مناقضاً ومناهضاً للفكر الشيوعي الصيني.

وفي توضيح لمدى الانعكاسات الأمنية الخطيرة لحركة "نكسالايت" على أمن المجتمع، أورد News Desk (2019) أن مسؤولي الأمن رفيعي المستوى في الأقاليم التي نشطت فيها الحركة في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته صرحوا بأن التهديد الذي يشكله النكساليون على الأمن الداخلي قد بدأ يكتسب أبعاداً شديدة الخطورة، ولم يعد من الممكن التخلص من هذه الآثار الخطيرة بالتمني وتجاهل العمل الجاد. ووصل الأمر إلى حد اتهام بعض القيادات الأمنية لحركة "نكسالايت" بوجود روابط إرهابية بينها وبين بعض الحركات الإرهابية في كل من تركيا والفلبين، وخسرت قوات الأمن أكثر من 13 ألف فرد نتيجة لأعمال العنف ضد النكسالايت، وأكثر من 53 ألفاً من

المدنيين خلال 25 عاماً على حد تصريحاتهم. وذكرت القيادات الأمنية الهندية بأن الحركة تجاوزت قوتها البشرية من الأفراد المسلحين والمنظمين تنظيماً جيداً أكثر من 70 ألف فرد، يمتلكون أسلحة خفيفة ومتوسطة. والأخطر من ذلك، أنه في سبعينيات القرن العشرين قامت الحركة في بعض الأحيان بالإعلان عن مكافأة قدرها 5 روبيات هندية مقابل كل شرطي يتم قتله (Jaaved, 2021a).

في عام 2008، وصل الأمر بالحكومة الهندية إلى إعلان حركة "نكسالايت" بمثابة "العدو الأول للدولة الهندية"، وحذر رئيس الوزراء الهندي الأسبق مانموهان سينغ قائلاً: "إن النكسالية تشكل التهديد الأعظم لأمننا الداخلي، والفضل في بقاء الحركة لأكثر من 40 عاماً يجب أن يعود إلى الحكومة التي فشلت فشلاً ذريعاً في معالجة الأسباب والظروف التي تدعم الحركة، ووضع تصور لأسباب نشوء الحركة ودوافعها" (Dixit, 2010).

يتضح مما سبق أن الأيديولوجية الاجتماعية الحاضنة للحركة، والتي تشكلت نتيجة لظروف اجتماعية واقتصادية اتسمت بغياب العدل الاجتماعي، والتهميش، والفقر، والإقطاعية، إلى جانب فشل السياسات التنموية الاجتماعية والاقتصادية في الدولة، جميعها أسهمت في انتشار الفكر "النكسالي" بين أوساط الفلاحين والعمال بسهولة، وصولاً إلى أوساط الطبقة الوسطى المتعلمة التي عانت بدورها فشلاً حكومياً متكرراً في معالجة الأوضاع الاقتصادية، وهو ما شكل حاضنة قوية لحركة "نكسالايت" التي صارت تشكل مصدر التهديد الأول للدولة الهندية.

المبحث الثاني
دور "نكسالايت" والعمالة السائبة غير العربية في تهديد الأمن القومي الخليجي

يتناول هذا المبحث أبرز التهديدات الناتجة من انتشار العمالة السائبة غير العربية في أوساط المجتمعات الخليجية، والدور الذي تؤديه حركة "نكسالايت" بين أوساط الجاليات الهندية المنتشرة في دول الخليج، وذلك في مطلبين: يتناول المطلب الأول واقع العمالة الوافدة غير العربية في دول مجلس التعاون، في حين يتناول المطلب الثاني حركة "نكسالايت" وتهديد الأمن القومي لدول الخليج العربية.

المطلب الأول: واقع العمالة الوافدة غير العربية في دول مجلس التعاون

إن ظهور الثروة النفطية في دول الخليج العربية في منتصف القرن العشرين أسهم في استقطاب العمالة الوافدة من مختلف أنحاء العالم؛ نظراً لنقص الأيدي العاملة والمهارات والخبرات اللازمة لدى دول الخليج في تلك الحقبة، إذ كان أبناء المنطقة يقتاتون من عائدات الغوص وصيد الأسماك واللؤلؤ، إلى جانب التجارة مع المناطق المجاورة والبعيدة، وتحديداً التجارة مع الهند. ونتيجة لقلة التعداد السكاني في دول الخليج في تلك الفترة، وندرة الأيدي العاملة، بدأ التدفق للعمالة الوافدة على هذه الدول بازدياد كبير من دون وجود آليات منظمة لهذه الأعداد وكيفية توزيعها الديموغرافي، أو حتى انتقاء العمالة المدربة والماهرة من بينها، وقد أسهم ضعف التنسيق الحكومي وطموحات كبار التجار في تغذية أعداد العمالة من دون وجود دراسة مستفيضة ووافية للكيفية التي يجب أن ينظم من خلالها قدوم هذه العمالة. يتناول هذا المطلب توضيحاً لكل من الخلفيات الاجتماعية للعمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى الواقع الأمني للعمالة الوافدة في دول الخليج.

أولاً: الخلفيات الاجتماعية للعمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي

تعد دول مجلس التعاون الخليجي ثالث أكبر مستقطب للعمالة الوافدة على المستوى الدولي بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، بواقع 35 مليون عامل وافد موزعين في دول المجلس الست (الصاحي، 2020). وهو نتيجة حتمية فرضتها الظروف التي واكبت ظهور النفط في دول الخليج منذ منتصف القرن العشرين وما صاحبها من طفرة اقتصادية أدت إلى مزيد من الحاجة إلى كفاءات ومهارات وأيدٍ عاملة من خارج دول المنطقة؛ وذلك نظراً لمحدودية العدد السكاني لدول الخليج وقلة الخبرات والمهارات المطلوبة في تلك المرحلة، ناهيك عن قابلية العمالة الأجنبية على التكيف في جميع ظروف العمل على الرغم من تنوع مصاعبها وظروفها.

بدأت أعداد الوافدين الأجانب تتزايد إلى دول مجلس التعاون مع تزايد الخطط التنموية في مختلف القطاعات الإنتاجية، من دون أن تلجأ دول الخليج إلى وضع خطط وسياسات سكانية تفرض (كوتا) معينة لفئات المهاجرين؛ وذلك نتيجة لعاملين أساسيين:

الأول الحاجة إلى طاقات من جميع الفئات المهنية لتواكب عملية البناء الاقتصادي الحديث، والثانية عدم توافر القوى البشرية اللازمة من العمالة الخليجية المحلية وعدم تأهيلها.

نتيجة لذلك، ظهرت في المجتمعات الخليجية أعداد هائلة من الجالية الهندية بلغت نحو 9 ملايين فرد، موزعين في دول المجلس وفقاً لإحصائية صادرة عن البعثات الدبلوماسية الهندية في دول مجلس التعاون الخليجي عام 2020 والتي تعد الأحدث حتى الآن. وضحت هذه الإحصائية توزع الجاليات الهندية بين دول الخليج على النحو الآتي:

جدول 1

أعداد الجاليات الهندية في دول مجلس التعاون الخليجي وتوزعها

الدولة	عدد الجالية الهندية
الإمارات العربية المتحدة	3.420.000
المملكة العربية السعودية	2.594.947
دولة الكويت	857.067
سلطنة عمان	779.351
دولة قطر	756.062
مملكة البحرين	323.292
المجموع	8.903.513

ملاحظة. الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الصادرة عن البعثات الدبلوماسية الهندية لدى دول الخليج بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية الهندية لعام 2023.

إن مجرد التأمل في أعداد الجاليات الهندية في دول الخليج، ومقارنتها بالتعداد السكاني للمواطنين في هذه الدول من شأنه أن يوضح مدى خطورة التكتلات السكانية الهائلة لجالية من دولة واحدة، ومدى احتمالية نشوء حالات من عدم القدرة على ضبط السلوك الاجتماعي بين أوساط هذه الجالية في حال وقوع أي من مظاهر الاحتجاج أو العصيان نتيجة لأي من الأسباب الاجتماعية أو الاقتصادية التي يمكن أن تنشأ يوماً ما. تجدر الإشارة إلى أن جدول 2 يوضح ارتفاع نسب الذكور في أوساط العمالة الوافدة في الكويت؛ ما من شأنه أن يزيد من احتماليات وقوع حالات شغب أو أحداث عنف؛ لأن النسبة الأكبر من هذه العمالات الوافدة هي من الذكور.

وفيما يتعلق بكثافة السكان المرتفعة في منطقة معينة بفعل الهجرة، أشار دوركايم (Durkheim) إلى أنها تؤدي إلى تنوع المهن وتعدد الأعمال والأدوار، الأمر الذي يفضي إلى تكوين تشكيلة مختلفة للسكان مغايرة نوعياً للتركيبة الاجتماعية السابقة في المجتمع، وفي هذه الحالة فإن المعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع تبدأ بضعف قدرتها على ضبط سلوك الأفراد في المجتمع وتوجيههم نحو القيم والممارسات التي يدعو لها المجتمع، والمعايير الاجتماعية تفقد ما لها من قوة عندما تتغير الخصائص المميزة للجماعة تغيراً سريعاً؛ ما يخلق حالة من الأنومي (Anomie)[1] أو اللامعيارية التي تصحبها تغييرات كبيرة وملموسة في القيم الخاصة بالمجتمع؛ وقد قامت نظرية دوركايم على فرضين: الأول اعتبار أنه كلما زاد التماثل بين أعضاء الجماعة زاد تماسكهم معاً، والثاني أنه كلما قوي التماسك في الجماعة زادت مقاومتها للتغيير الناتج من القيم الاجتماعية والثقافية الدخيلة (دوركايم، 1988).

لعل ما يشكل المعضلة الكبرى بين أوساط هذه العمالة هو كون غالبيتها العظمى من فئة العزاب، الأمر الذي يسهل من عملية انعزال هذه الفئة عن النسيج الاجتماعي المحيط بها، كما يسهل من عملية انخراطها بأعمال عنف قد تحدث نتيجة لمتغيرات داخلية، أو تأثيرات خارجية. هذا الانعزال الذي تناوله هيرشي (Hirschi) في نظرية الضبط الاجتماعي وأثرها على الرابطة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، افترض أن المجتمع المحيط يؤثر في انضباطه أو انحرافه، وأن درجة الإحساس بالآخرين ومشاعرهم ومشكلاتهم هي التي تقوي الارتباط بهم، وتمنع من التصرف بطرق مغايرة لتوقعاتهم (Hirschi, 2011). وهو ما أكدته نظرية الاغتراب التي تناولها فرانك (Frank, 1980) والتي أوردت أن العنف والانحراف يزدادان لدى الجماعات التي يتسم تفاعلها بالانعزالية واللامعيارية، والأفراد الذين يرتكبون أعمال العنف والجرائم ويهددون أمن المجتمعات هم غالباً الأشخاص الذين يفتقرون إلى العلاقات الشخصية المتبادلة، والذين لا ينتمون إلى جماعات أولية خاضعة للقانون، كما يشعرون بعدم الأمن وبأنهم غير محبوبين أو مرغوب فيهم، ويتسمون بالعدائية والعدوانية تجاه المجتمع.

(1) الأنومي هي الحالة التي تقل فيها قدرة المجتمع على التوجيه الأخلاقي لأفراده.

يوضح جدول 2 ارتفاع نسبة الذكور في دولة الكويت مقارنة بالإناث نتيجة لوجود أعداد كبيرة من فئة العزاب بين العمال الوافدين، الأمر الذي يُحدث خللاً بنيوياً في التركيبة الديموغرافية في هذه الدول على النحو الآتي:

جدول 2

التعداد السكاني في دولة الكويت حسب فئة النوع الاجتماعي 2024

فئات العمر	كويتيون			غير كويتيين			الإجمالي	
	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
أقل من سنة	16,131	15,647	31,778	8,414	7,727	16,141	24,545	23,374	47,919
4-1	66,254	62,939	129,193	44,147	41,331	85,478	110,401	104,270	214,671
9-5	85,269	81,760	167,029	77,839	72,968	150,817	163,118	154,728	317,846
14-10	84,270	81,618	165,888	76,745	72,285	149,030	161,015	153,903	314,918
19-15	80,564	77,862	158,426	62,194	57,314	119,508	142,758	135,176	277,934
24-20	68,917	66,894	135,811	45,457	41,928	87,385	114,374	108,822	223,196
29-25	66,425	64,659	131,084	190,315	70,757	261,072	256,740	135,416	392,156
34-30	57,446	58,500	115,946	332,800	131,223	464,023	390,246	189,723	579,969
39-35	50,414	54,644	105,058	363,488	158,910	522,398	413,902	213,554	627,456
44-40	41,653	46,542	88,195	343,920	148,169	492,089	385,573	194,711	580,284
49-45	35,027	40,564	75,591	271,432	120,559	391,991	306,459	161,123	467,582
54-50	30,144	35,119	65,263	199,051	82,489	281,540	229,195	117,608	346,803
59-55	25,328	30,276	55,604	,132,481	49,509	181,990	157,809	79,785	237,594
64-60	18,943	23,843	42,786	65,104	25,324	90,428	84,047	49,167	133,214
69-65	13,354	18,722	32,076	28,775	11,885	40,660	42,129	30,607	72,736
74-70	8,173	12,246	20,419	11,915	6,100	18,015	20,088	18,346	38,434
79-75	5,065	7,933	12,998	4,917	3,366	8,283	9,982	11,299	21,281
80+	5,339	7,297	12,636	3,496	3,146	6,642	8,835	10,443	19,278
الإجمالي	758,716	787,065	1,545,781	2,262,500	1,104,990	3,367,490	3,021,216	1.892,055	4,913,271

المصدر. الإدارة المركزية للإحصاء وفق تقديرات أعداد السكان لعام 2024.

يتضح من جدول 2 وجود خلل كبير نتيجة لارتفاع أعداد الذكور بين أوساط العمالة الوافدة في دولة الكويت بشكل ملموس، خاصة بين أوساط العمالة الآسيوية التي عادة ما تكون من فئة العزاب خلافاً للعمالة العربية التي تكون في غالبيتها من الأسر التي تندمج ضمن المجتمعات الخليجية.

من جهة أخرى، فإن جزءاً غير يسير من العمالة الوافدة في دول الخليج العربية يندرج ضمن مفهوم العمالة السائبة، أي إنها عمالة غير منظمة أو غير قانونية، وهذا النوع من العمالة يترتب عليه ارتفاع ملحوظ في مستويات البطالة بحكم عدم خضوعها للتنظيم الخاص بسوق العمل. وأكدت دراسة سالم (2014) التي تناولت كثافة العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون وأثرها في سياسات التوطين، أن البطالة تعد من الظواهر الاجتماعية التي تهدد السلام المجتمعي، فهي تؤثر في نظرة الأفراد للتعليم، إضافة إلى كونها سبباً في ظهور مجموعة من الأمراض المجتمعية كالاضطراب النفسي والتوتر الانفعالي والإحباط، ولهذه الأعراض تأثيرات سلبية في السلوك الفردي على نحو يظهر في ارتفاع معدلات الجريمة والعنف، وبذلك، فإن البطالة الناتجة من تكدس العمالة الوافدة في الدولة تؤثر بشكل مباشر في السلوك الاجتماعي لهذه العمالة، والذي ينعكس في بعض الحالات على المجتمع بشكل جرائم تمس الأمن المجتمعي لدول الخليج.

مما سبق يتضح أن الواقع الاجتماعي والسكاني الذي فرضته الطفرة النفطية على دول الخليج العربية منذ منتصف القرن العشرين جاء مصحوباً بمخاطر اجتماعية وأمنية جسيمة، فوجود أعداد هائلة من جالية واحدة في دول الخليج العربية يشكل حالة من القلق المستقبلي لاحتماليات تنظيم أجزاء كبيرة من هذه العمالة لأغراض سياسية تحت مسميات العدالة الاجتماعية أو غيرها من المسميات.

ثانياً: الانعكاسات الأمنية للعمالة الوافدة في دول الخليج العربية

لعل من أبرز المظاهر التي تهدد الأمن في دول الخليج العربية نتيجة لتكدس العمالة الوافدة غير العربية تحديداً، هي تلك التي شهدتها بعض دول الخليج العربي مثل دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2000، إذ وقعت صدامات وأعمال عنف بين المسلمين والهندوس في أوساط الجالية الهندية المقيمة هناك، ويعدُّ ذلك امتداداً لمشكلة

نشأت بالأصل في بلدهم الأم الهند عندما قام الهندوس بإحراق مسجد (بابري) في الهند، لتنتقل رحى المواجهات والعنف من الهند وصولاً إلى دولة الإمارات (غربي، 2013). وهذا الأمر كفيل بأن يوضح مدى تأثير وجود أعداد كبيرة من جالية واحدة تتكدس في دولة بعينها، إضافة إلى الامتداد الأيديولوجي لهذه الجالية من دولتها الأم إلى دول الإقامة، وهذا تأكيد على ما ورد في بداية هذا البحث عند التطرق إلى الامتداد الجغرافي للفكر الأيديولوجي لبعض الجماعات، مثل حركة "نكسالايت" خارج الأراضي الهندية وصولاً إلى دول الخليج، إذ أسفرت هذه المواجهات عام 2000 في دولة الإمارات عن وقوع قتلى وجرحى بين المتظاهرين من جهة، وقوات الأمن من جهة أخرى.

وكذلك الصدامات التي حدثت بين 250 عاملاً آسيوياً وبين قوات الأمن في أمارة عجمان عام 2006 نتيجة احتجاجهم على تأخر صرف رواتبهم، ما نشأ عن هذا الأمر صدامات وأعمال عنف وحرق للممتلكات العامة والخاصة، وهو ما دفع قوات الأمن الإماراتية للمرة الأولى في تاريخها إلى استخدام القوة لفض هذه المظاهرات والاحتجاجات، إضافة إلى العديد من الأحداث الأخرى التي يصعب حصرها، وهذه المؤشرات إنما هي دلالة على وجود حالة احتقان لدى جزء كبير من العمالة الوافدة غير العربية من المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي (غربي، 2013).

أما في دولة الكويت، فقد حدثت مصادمات محدودة بين الجالية الهندوسية وقوات الأمن عام 2000 عندما تقدم نواب مجلس الأمة الكويتي بطلب إغلاق معبد سيخي بوصفه مخالفاً للقانون وغير مرخص، وقد أدى هذا الأمر على الصعيد السياسي إلى حدوث أزمة بين الحكومة الهندية ودولة الكويت. كما بدأت بعض التنظيمات بالنشوء بشكل سري داخل بعض الدول الخليجية؛ إذ تم اكتشاف تنظيم هندي يسمى (التنظيم السيخي) عام 2001 في إمارة أبو ظبي، وكان التنظيم يخطط للقيام بأعمال تخريبية داخل الدولة (العمار، 2022).

هذا الاستعراض السريع للواقع الاجتماعي والأمني للعمالة الوافدة غير العربية في دول مجلس التعاون الخليجي كفيل بأن ينبئ بمدى المخاطر المستقبلية التي يمكن أن تهدد الاستقرار الأمني في هذه الدول، نتيجة لوجود أعداد كبيرة -تفوق أعداد

المواطنين- في كثير من هذه الدول من جهة، وتكدس العمالة الوافدة من فئة العزاب بين أوساط العمالة غير العربية، إضافة إلى ارتفاع نسب العمالة السائبة التي لا تخضع للتنظيم القانوني المسؤول عن ترتيب أوضاع العمالة الوافدة في دول الخليج ومتابعة شؤونها الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والأمنية من جهة أخرى.

المطلب الثاني: حركة "نكسالايت" وتهديد الأمن القومي لدول الخليج العربية

منذ نشأتها، اعتبرت حركة "نكسالايت" دول الخليج العربية عدوها الثاني بعد الدولة الهندية، الأمر الذي أوجد عداءً مسبقاً بين الحركة ودول الخليج، إذ يعتبر "النكساليون" أن دول الخليج العربية تستغل العمالة الهندية في ظل غياب العدالة الاجتماعية، على الرغم من حصول هذه العمالة على فرص وظيفية لم تتوافر لهم في بلدهم الأم، وفي ظل قوانين إقامة عادلة تضمن حقوق هذه الفئات، إلا أن حركة "نكسالايت" في ضوء أيديولوجيتها ذات الخلفية الشيوعية ظلت ترى في دول الخليج عدواً ثانياً لها، مستغلة في ذلك تأثيرها الأيديولوجي والفكري في أوساط كبيرة من العمالة الهندية في دول الخليج ممن جاءوا من خلفيات اجتماعية فقيرة ومهمشة. يتناول هذا المطلب دور حركة "نكسالايت" في تهديد أمن دول الخليج العربية، والتصور المستقبلي المقترح للتعامل مع هذه الحركة.

أولاً: دور حركة "نكسالايت" في تهديد أمن دول الخليج العربية

بداية تجدر الإشارة إلى أن حركة "نكسالايت" بعد عدائها للدولة الهندية، وجهت عداءها الداخلي ضد المسلمين في ولاية بيهار الهندية تحديداً، إذ تنشط الحركة بشكل كبير داخل هذه الولاية التي توجد فيها أقلية مسلمة تعادل ما نسبته أقل من 10% من سكان الولاية، ويصطدم "النكساليون" مع السكان المسلمين بشكل مستمر منذ سنوات عديدة. ويُعدُّ تقرير لجنة (ساشار) وهو أول دراسة منهجية للمسلمين في الهند، أن المسلمين الذي يقطنون في أماكن هيمنة حركة "نكسالايت" في الهند هم أيضاً من الفئات الفقيرة والمهمشة، ومع ذلك فإنهم يخضعون لتهديد وعداء مستمرين من الحركة لرفضهم الدائم الانضمام إلى صفوف الحركة، إذ أورد التقرير أن الأيديولوجية الإسلامية تتناقض مع أيديولوجية "نكسالايت" القائمة على العنف والتعذيب وتنفيذ الاغتيالات،

ناهيك عن الجذور الشيوعية للحركة والتي تتناقض مع الفكر الإسلامي المؤمن بوجودية الخالق ووحدانيته، وهذا ما جعل من أيديولوجية "نكسالايت" معادية للإسلام، وإن لم يكن هذا العداء بدوافع عقائدية (Singh, 2008).

تعتبر العمالة الهندية المتركزة في شركات المقاولات والبناء في دول الخليج العربية، وتحديداً في الإمارات العربية المتحدة وقطر هدفاً أساسياً من قبل حركة "نكسالايت"، إذ ترى الحركة في هذه الشركات، والتي غالباً ما تكون مقراتها الرئيسة في الهند نفسها، ترى فيها عدواً يقوم باستغلال الشعب الهندي وتسخيره للعمل بأجور متدنية وفي ظروف عمل قاسية يصعب احتمالها، إلى جانب ضياع حقوق آلاف من هؤلاء العمال من قبل شركات الإنشاءات والمقاولات العاملة في دول الخليج العربية من وجهة نظرهم، الأمر الذي دفع حركة "نكسالايت" إلى زيادة تأثيرها على هذه الفئة من العمالة الهندية التي تنشط في قطاع المقاولات في بعض دول الخليج، إذ تحاول الحركة بسط تأثيرها على العمالة في عدد من هذه الشركات، وتحديداً الشركات الكبرى منها، مثل: شركة لارسن وتوبلو (Larsen and Toubro Ltd)، وشركة شابورجي بالونجي (Shapoorji Pallonji & Co. Ltd) اللتان توظفان الجزء الأكبر من العمالة الهندية العاملة في قطاع الإنشاءات والمقاولات في دول الخليج (Chakravarti, 2016).

أكدت دراسة العمار (2015) وجود تأثير ملموس لحركة "نكسالايت" في انتشار أعمال العنف في المجتمعات العربية الخليجية، وتأثير الحركة على الجاليات الهندية في هذه الدول وقدرتها على تجييشها وتحريكها من أجل تنفيذ أجندات خاصة بها، إذ أكدت الدراسة وجود تأثير متوسط لحركة "نكسالايت" على الجالية الهندية المقيمة في دول الخليج العربية عامة، ودولة الكويت خاصة، وقدرتها على تحريكهم وفقاً لرغباتها، وانعكاسات ذلك على ارتفاع معدلات العنف.

وفي إشارة حول الدور التنظيمي الخطير الذي تمارسه حركة "نكسولايت" في أوساط الجاليات الهندية في دول الخليج العربية، أشار عبدالله (2006) إلى مخاطر هذه الحركة على الأجهزة الأمنية في دول الخليج التي تدير معركتها ضد الحركة، والتي بدأت بالاقتراب من دول الخليج أكثر مما ينبغي، مستغلة واقع الانفتاح الاقتصادي

والاجتماعي، وتسهيلات السفر والإقامة، والحركة الحرة عبر الموانئ والمطارات. وحركة "نكسالايت" أشد خطورة من المافيا التي تقتصر خطورتها اجتماعياً، في حين أن "النكسالية" ذات مخاطر سياسية جسيمة، تستغل العمالة الهندية الوافدة في دول الخليج من أجل تحقيق مصالحها السياسية والشخصية وتنفيذ أجنداتها، حتى إن دولة الإمارات العربية المتحدة أعلنت عام 2006 بشكل رسمي عن وجود حركة "نكسالايت" على أراضيها، وأن الحركة تناصب العداء لدولة الإمارات معتبرة أن نموها وازدهارها الرأسمالي إنما جاء نتيجة لاستغلال الأيدي العاملة الهندية.

يتضح مما سبق أن حجم التأثير الحاصل من حركة "نكسالايت" في دول الخليج العربية قائم وحقيقي وقد يشكل خطراً مستقبلياً كبيراً في حال لم تتم معالجته بالوسائل المناسبة، فلم تعد أنشطة الحركة داخل دول الخليج مجرد نظرية قد تحدث أو افتراض يحتاج إلى إثبات، بل صارت أنشطتها التخريبية ملموسة وموثقة في عدد من دول مجلس التعاون الخليجي خلال العقدين الأخيرين على أقل تقدير. هذا الطرح يؤكد أن وجود حركة ذات تنظيم وهيكلية متكاملة داخل دول الخليج يتطلب جدية أكبر في التعامل مع هذا الواقع ومحاولة وضع تصورات مستقبلية بعيدة المدى قبل الوصول إلى حالة يصعب معها التعامل مع أنشطة الحركة في مراحل متقدمة.

ثانياً: التصور المستقبلي المقترح للتعامل مع حركة "نكسالايت"

إن التعامل مع مشكلة اجتماعية وأمنية بحجم حركة "نكسالايت" ومستوى نفوذها بين أوساط ملايين من العمالة الهندية الوافدة في دول الخليج، يتطلب وجود خطة إستراتيجية محكمة وقادرة على التعاطي مع مثل هذا التهديد الذي يمكن أن يهدد أمن دول المجلس ومستقبلها، كما يتطلب جهوداً تنسيقية أمنية عالية المستوى بين دول الخليج بعضها ببعض أولاً، والدولة الهندية ثانياً، إذ إن التنسيق بين جهود دول الخليج العربية والدولة الهندية هو ما سيمكن من التعامل مع هذه الحركة وأطماعها على اعتبار أن الطرفين (عدو) مشترك من وجهة نظر "النكساليين".

وأكد هذا الطرح وزير الداخلية الهندي عام 2006 قائلاً: إن المفتاح الحقيقي لمحاربة "نكسالايت" هو الحصول على معلومات استخباراتية موثوقة وفي الوقت

المناسب، ومن ثم فإن التكامل الفعال للاستخبارات والمعلومات الإستراتيجية والتكتيكية على مستوى مراكز الشرطة له أهمية حيوية، إذ يعتمد نهج الحكومات على المستوى المركزي ومستوى الولايات على الركائز الثلاثية المتمثلة في تعزيز قوات الشرطة، وتعزيز التنمية، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمناطق المتضررة من خلال عدد من المخططات (Anand, 2009).

من الأهمية النظر بعين الاعتبار إلى ما تتسم به حركة "نكسالايت" من هيكلية تنظيمية واسعة وممتدة، سواء داخل الهند نفسها أو بامتدادها الجغرافي خارج الأراضي الهندية وصولاً إلى منطقة الخليج العربي، هذه الهيكلية أسهمت في سهولة انتقال أفراد الحركة داخل الولايات الهندية وخارج الأراضي الهندية على حد سواء، ومكنت قيادات الحركة من تحريك الأفراد بسهولة ووفقاً للتسلسل التنظيمي الذي يجعل من إدارة تحركات الأفراد عملية أكثر يسراً، وما تم عرضه سابقاً يثبت مدى إمكانية تحريك أفراد التنظيم "النكسالي" في دول الخليج من خلال أوامر قيادات الحركة داخل الأراضي الهندية، وهو ما يعكس مستويات عالية من التنظيم الإداري في الحركة. وهذا يتطلب بدوره تعاملاً أكثر جدية مع أنشطة أفراد الحركة، والأشخاص ذوي التأثير داخل أوساط الجاليات الهندية في دول الخليج العربية على اعتبارهم حلقات الوصل بين القيادات داخل الأراضي الهندية من جهة، والأفراد في أوساط الجاليات الهندية داخل أراضي دول الخليج العربية من جهة أخرى.

لعل من أبرز العوامل التي فاقمت من مشكلة حركة "نكسالايت" وجعلتها تصل إلى ما وصلت إليه من توغل في أوساط الطبقات الفقيرة والمهمشة في الهند، وصولاً إلى سيطرتها على عديد من الأقاليم والولايات الهندية سيطرة شبه كلية في بعض الأحيان، هو عدم قيام الحكومة الهندية بأخذ أنشطة الحركة على محمل الجد في ستينيات القرن العشرين، واعتبارها مجرد "مناوشات" أو تحركات مخالفة للقانون يمكن التعامل معها وضبطها بسهولة. هذا التهاون في التصدي للحركة منذ بداياتها أدى إلى وصولها إلى هذه المستويات من الانتشار والتمكن في المجتمع الهندي. والحال بالمثل، في حال لم تبدأ دول الخليج العربية بأخذ موضوع هذه الحركة بشكل جدي

وضمن خطة محكمة للتعامل معها والتصدي لأنشطتها داخل دول الخليج العربية، فإن هذا الأمر من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم المشكلة وازديادها مع مرور الوقت، عملاً بمبدأ كرة الثلج التي يمكن أن تصبح كبيرة جداً في مرحلة لاحقة.

يمكن القول أيضاً إن من أبرز الاقتراحات التي من شأنها أن تسهم في التصدي للحركة في دول الخليج العربية قبل تطورها وتغولها بين أوساط الجاليات الهندية هو الائتلافات القانونية، إذ عملت الهند على توقيع معاهدات المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية مع 3 دول خليجية فقط حتى الآن، وهي: الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، ودولة الكويت (بثياغودا، 2017). وهذه الاتفاقيات من شأنها تفعيل التعاون الأمني والقانوني الذي يمكّن من التصدي لأنشطة حركة "نكسالايت" داخل الأراضي الخليجية، وهو ما يتطلب توجهاً خليجياً موحداً للتوقيع على هذه المعاهدات التي من شأنها الدفع نحو مزيد من التنسيق بين دول الخليج والهند من أجل التصدي لأنشطة حركة "نكسالايت" داخل أراضي دول الخليج العربية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن عملية التصدي لتنظيم بهذا الحجم وهذه الهيكلية لا يمكن أن يتم من دون تنسيق كامل وفعال مع الدولة الهندية في المقام الأول.

مناقشة النتائج

عانت دول مجلس التعاون الخليجي ظاهرة الإرهاب بشكل كبير خلال العقود الماضية، نتيجة أسباب بعضها داخلي والآخر خارجي، ونتيجة لذلك صارت المسؤولية الملقاة على عاتق الأجهزة الأمنية في التصدي لهذه الظاهرة أكبر حجماً وتنوعاً، فلم يعد الإرهاب بصورته التقليدية هو ما يهدد الأمن الوطني الجماعي لهذه الدول فحسب، وإنما الأخطار الكامنة بين الناس في المجتمعات الخليجية والتي قد ينتج منها انفجار يوماً ما، إذ إن وجود أعداد مرتفعة من جنسية واحدة في دول الخليج العربية هو خطر حقيقي قائم لا يمكن تجاهله أو التغاضي عنه، كما أن وجود تأثير أيديولوجي ممتد لتنظيم متطرف مثل حركة "نكسالايت" بين صفوف بعض أبناء الجاليات الهندية في دول الخليج هو خطر حقيقي قائم لا يجوز تجاوزه من دون بحث مستفيض ودراسة متعمقة. وفي هذا الصدد أكدت دراسة العمار (2022) أن العمالة الوافدة تسهم في

إحداث تغير اجتماعي في المجتمعات الخليجية، وأن هذا التغير يطال كلاً من: التنشئة الاجتماعية، والعادات والتقاليد، والسلوك الاجتماعي، والقيم الاجتماعية، والجوانب الثقافية، وهذا ما يستدعي وقفة جادة من قبل المعنيين حول مخاطر العمالة الوافدة غير العربية في المنطقة.

لقد أثبتت كثير من التجارب أن تكدس عمالة وافدة من جنسية واحدة بأعداد كبيرة قد يحدث مشكلات اجتماعية، وأمنية، وسياسية عديدة، ويمكن أن يؤدي إلى زعزعة أمن الدولة المستضيفة في حال نشوب نزاعات دولية على سبيل المثال بين البلد المستضيف ودولة الرعايا الوافدين، ناهيك عن التأثير الفكري المتطرف الممتد جغرافياً والذي ينقله بعض أفراد الجاليات من دولة لأخرى. وفي هذا الصدد أكد النجار (2013) بأن تنامي مجتمع الأجانب مقابل مجتمع المحليين في بعض دول الخليج، سيؤدي إلى اختفاء الهوية الوطنية الخليجية، ليس فقط في الإطارين الثقافي والاجتماعي، وإنما قد يتطور الأمر إلى مطالبة هؤلاء بحقوق سياسية وثقافية واقتصادية تتساوى مع المواطنين نظراً لاعتبارهم ثقلاً اجتماعياً داخل الدولة. هذا الأمر يوحي بإمكانية انطلاق أعمال إرهابية تهدد الأمن المجتمعي للدول المستضيفة للعمالة الوافدة في حال وقوع خلافات عميقة، أو في حال قررت إحدى الجماعات المتطرفة، مثل حركة "نكسالايت" الهندية، تحريك (جنودها) في دول الخليج من أجل إحداث شغب وزعزعة الأمن في هذه الدول، ربما لتحقيق مكاسب سياسية داخل الهند نفسها، وليس بهدف تهديد الخليج في المقام الأول، إذ يمكن أن تشكل هذه الجماعة ضغطاً على حكومتها من أجل تحقيق أهداف سياسية خاصة بها من خلال تهديد الأمن الوطني الجماعي لدول الخليج.

إن الحكومة الهندية وقعت في مأزق كبير عند تجاهلها لحجم الخطر الناجم عن حركة "نكسالايت" في ستينات القرن العشرين، وجاء سوء التقدير من جهة، والاستهتار بالتهديد الأمني من جهة أخرى، كأسباب مباشرة في انتشار الحركة وتمددها وقوتها لاحقاً، فاتخاذ قرار واحد خاطئ من قبل وزير داخلية الهند في ذلك الوقت أوصل الهند إلى مرحلة صارت فيها حركة "نكسالايت" تنظيماً قوياً يمتد على عدة ولايات، ويسعى إلى الوصول والسيطرة على منافذ بحرية، ويتدخل في الانتخابات ويؤثر في نتائجها، بل يعمل على ترسيخ نزعته الانفصالية مع مرور الزمن. هذه التجربة الخاطئة من قبل الحكومة الهندية يجب ألا تتكرر في دول الخليج العربية، وفي أي حال من الأحوال

لا يجب التهاون في التعاطي مع ملف حركة "نكسالايت" وحجم وجودها وأنشطتها داخل أراضي دول مجلس التعاون، فالحذر يجنب المنطقة الوقوع مستقبلاً تحت تهديد إرهابي محتمل من قبل أفراد هذه الحركة، والمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة قد تجعل من هذه الحركة في يوم من الأيام مصدر تهديد أكبر.

التوصيات

بناءً على ما تم عرضه في الدراسة، ومن واقع ما تم تناوله حول المخاطر الأمنية المستقبلية للعمالة الوافدة غير العربية في دول مجلس التعاون من خلال دراسة حركة نكسالايت كنموذج، يمكن صياغة التوصيات الآتية:

- رفع مستويات التعاون الأمني بين الدولة الهندية ودول مجلس التعاون الخليجي إلى أعلى المستويات فيما يتعلق بأنشطة حركة "نكسالايت" وأفرادها داخل الهند ودول الخليج العربية، وتحسين مستويات التعاون والتنسيق الأمني والاستخباراتي للحد من أية تهديدات مستقبلية لهذه الحركة في منطقة الخليج.
- إعادة النظر في بعض مواد القوانين المنظمة للعمالة الوافدة، وتخصيص بنود تمنع وجود عمالة وافدة من أية جنسية بشكل يفوق تعداد السكان الأصليين لهذه الدولة، وذلك درءاً لأية مخاطر مستقبلية محتملة من شأنها أن تشكل ضغوطاً أمنية وسياسية واجتماعية على الدولة المستضيفة.
- إخضاع العمالة الوافدة من خلفيات غير عربية أو إسلامية لدورات إلزامية عند قدومهم للعمل في دول الخليج العربية، أسوة بدول الاتحاد الأوروبي، وكندا، وأستراليا، وهي دول تفرض على الوافدين للإقامة فيها الخضوع لمثل هذه الدورات الهادفة إلى دمج الوافدين في المجتمعات الجديدة، وإطلاعهم على ثقافة البلد المضيف وعاداته وتقاليده.
- إجراء مزيد من الدراسات والأبحاث حول حركة "نكسالايت" نظراً لانعدام الدراسات العربية حول هذه الحركة مقابل وجود دراسات أجنبية عديدة في كل من ألمانيا، والصين، والولايات المتحدة، بالإضافة إلى الهند، إلا أن المكتبة العربية تخلو من دراسات علمية حول هذه الحركة وامتدادها الجغرافي.

المراجع

الإدارة المركزية للإحصاء. (2024). *التعداد السكاني في دولة الكويت حسب فئة النوع الاجتماعي 2024*. استرجع بتاريخ 23/5/2024. bit.ly/4dRhPLO

أبو الفتوح، عماد. (2022، يونيو 30). *ملايين العمال وآلاف رجال الأعمال: كيف أسس الهنود إمبراطوريتهم في الخليج؟* الجزيرة نت. استرجع بتاريخ 3/11/2023. bit.ly/3JFqvXI

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. (2024). *النظام الأساسي لدول مجلس التعاون الخليجي*. استرجع بتاريخ 12/4/2023. bit.ly/4aVlXsr

الأمم المتحدة. (1990). *اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لسنة 1990*. استرجع بتاريخ 29/4/2024. bit.ly/4djHrRm

بثياغودا، كديرا. (2017). *العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي: فرصة استراتيجية لدلهي*. مركز بروكنجز الدوحة.

دوركايم، أميل. (1988). *قواعد المنهج في علم الاجتماع* [محمد قاسم والسيد محمد بدوي؛ ترجمة]. دار المعرفة الجامعية.

سالم، أحمد. (2014). كثافة العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون وأثرها في سياسات التوطين. *رؤى استراتيجية*، *2*(6)، 92-121.

الصاحي، هدى. (2020). كورونا وتزايد سياسات توطين الوظائف في دول مجلس التعاون الخليجي. *مجلة بوادر*، *10*(11)، 1-13.

عبدالله، عبدالخالق. (2006، يونيو 6). *المافيا والنكسولايت في الخليج*. موقع إيلاف، استرجع بتاريخ 4/11/2023. bit.ly/3y69yDd

العمار، خالد. (2022). *العمالة الوافدة وأثرها في التغير الاجتماعي لدى الشباب في المجتمع الكويتي: دراسة سوسيولوجية* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. الجامعة الأردنية.

العمار، خالد. (2015). *دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة لمباحث شؤون الإقامة* [رسالة ماجستير، جامعة مؤتة].

غربي، محمد. (2013). الانعكاسات السلبية للعمالة الأجنبية على دول مجلس التعاون الخليجي والسياسات المتبعة للحد منها. *مجلة المفكر*، *(10)*، 107-135.

الفهيد، عبدالوهاب. (2010، فبراير 8). العمالة الوافدة وأبعادها الخطيرة. *صحيفة الأنباء*. bit.ly/3Wnz7Kb

النجار، باقر. (2013). العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج. *مجلة عمران*، *3*(4)، 109-123.

ندوة شرطة دبي حول حقوق العمال وواجباتهم في الدولة. (2008، مايو 4). *صحيفة الخليج*، bit.ly/3JGoieS

Anand, V. (2009). *Naxalite ideology, strategy and tactics*. Hanns Seidel Foundation.

Banerjee, S. (2002). Naxalbari: Between past and future. *Economic and Political Weekly*, *37*(22), 2105-2116.

Chakravarti, S. (2016, June 10). The Gulf: Cleaning up construction. *Live Mint News*. Retrieved November 3, 2023 from bit.ly/3QlM57v.

Dixit, R. (2010). Naxalite movement in India: The State's response. *Journal of Defence Studies*, *4*(2), 21-35.

Frank, H. (1980). *Social disorganization theories*. Longman Publishing.

Hirschi, T. (2011). *Causes of delinquency*. University of California Press.

Jaaved, A. (2021a, January 30). *How Indian farmers' protest is converting into an all-India oppressed peoples' movement*. Modern Diplomacy. bit.ly/3WfgR5P.

Jaaved, A. (2021b, April 17). *India's Naxalite movement: How did it begin, and will it ever End*? Global Village Space. bit.ly/3UBTKks.

Jaaved, A.(2020, October 7). *Op-ed: Persecution of the Dalit Community (Downtrodden) in India*. Global Village Space. bit.ly/3w2GOeh.

Kannampilly, A. (2020, November 6). *Caste discrimination taints corporate India*. Global Village Space. bit.ly/3UzTrqu.

Khurram, A. (2017, December 18). *Oppression of minorities in India*. Global Village Space. bit.ly/4da99Qi.

Lange, K. (2009). *Security in South Asia: Conventional and unconventional factors of destabilization*. Hanns Seidel Foundation.

Lynch, T. (2016). *India's Naxalite insurgency: History, trajectory, and implications for U.S.-India security cooperation on domestic counterinsurgency*. Institute for National Strategic Studies.

Mashal, M., Schmall, E., & Goldman, R. (2021, November 19). *What prompted the farm protests in India? The New York Times*. Retrieved November 1, 2023, from bit.ly/3UlDbYD.

Mohan, V. (2005, September 16). *Naxals tightening noose: IB*. Times of India. bit.ly/3WqIGb8.

News Desk. (2019, October 15). *India seeks indigenous weapons to counter Pak-China defense cooperation*. Global Village Space. bit.ly/3UDm8CQ.

Pethiyagoda, K. (2017). *India-GCC Relations: Delhi's strategic opportunity*. Brookings Institution.

Singh, K. (2008, April 1). *Why Muslims are not part of Naxal outfits in Bihar*. Institute of Peace and Conflict Studies. Retrieved November 3, 2023, from bit.ly/3UmEir0.

Tewari, M. (2020, November 1). *With China menacing India's northern borders, India looks for military alies*. Global Village Space. bit.ly/4a37XLH.

د. خالد يعقوب يوسف العمار، أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية، كلية الشرطة، دولة الكويت. دكتوراه في علم الاجتماع والجريمة، الجامعة الأردنية، عام 2022. الاهتمامات البحثية: علم الجريمة، التغير الاجتماعي، العمالة الوافدة، الأمن الاجتماعي.
immortal-q8i@hotmail.com

للاستشهاد:

العمار، خالد يعقوب. (2024). المخاطر الأمنية المستقبلية للعمالة الوافدة غير العربية في دول مجلس التعاون الخليجي: حركة نكسالايت Naxalite نموذجاً. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، *50*(195)، 307-341.
https://doi.org/10.34120/jgaps.v50i195.3115

To cite:

Alammar, Kh. Y. (2024). Future security risks for non-Arab expatriate workers in the Gulf Cooperation Council countries: The Naxalite movement as a case study. *Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies*, *50*(195), 307-341.
https://doi.org/10.34120/jgaps.v50i195.3115